

مجلة المعجمية - تونس

ع 3

1987

مشاكل الترتيب المنهجية في المعجم العام العربي الحديث : تطبيق على « المعجم الوسيط »

بقلم : إبراهيم بن مراد

قد كُتِبَ الكثيرُ عن المعاجم العربية الحديثة وأظهر الكثير من نقائصها وعيوبها⁽¹⁾ ، إلا أن الملاحظ في معظم ما كُتِبَ غلبة الاهتمام بقضية التعريف في المعجم وضعف الاهتمام بقضية الترتيب . ولعل السبب في ذلك هو استسهال قضية الترتيب واعتبارها ثانوية لا تثير مشاكل منهجية حادة كالتى تثيرها قضية التعريف . وليس الواقع كما ظن .

والترتيب في المعجم العربي - عامةً - يتفرع إلى فرعين رئيسيين : أولهما - وهو أشهرهما وأكثرهما اتباعاً - هو الترتيب على حروف المعجم ؛ وثانيهما هو الترتيب بحسب المواضيع .

وأول الفرعين ينقسم إلى ثلاثة أنواع : أولها - وهو أقدمها - هو الترتيب المخرجي ، بحسب مخرج الحروف الصوتية ؛ وثانيها هو الترتيب الألفبائي العادي ، (بحسب أ ، ب ، ت ، ث ...) ؛ وثالثها هو الترتيب الأبجدي ، أي بحسب تتابع أ ، ب ، ج ، د ، هـ ... الخ ، على طريقة السريان . والخلط - في التسمية - بين النوعين الثاني والثالث عند المحدثين كبير⁽²⁾ .

(1) أخذت ما نُشر في ذلك كتاب « في المعجمية العربية المعاصرة » الذي نشرته جمعية المعجمية العربية بتونس (دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1987 ، 669 ص) وهو وقائع ندوة علمية حول ماثوية أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني ورينحارت دوزي .

(2) يُلاحظ أن الخلط بين مصطلحي « الترتيب الألفبائي » و « الترتيب الأبجدي » عند المحدثين كبير ، فالترتيب الأول يتبع حروف أ ، ب ، ت ، ث ... ، أما الأبجدي فيتبع حروف أ ، ب ، ج ، د ... والأبجدية العربية ليست حروف أ ، ب ، ت ، ث بل هي مشتقة من « أبجد » وواقعة عليها ، وأما أ ، ب ، ت ، ث فهي حروف المعجم أو حروف الهجاء .

على أنّ النّوعَيْنِ الأوّل والثالث لم يكن لهما من الانتشار ما كانَ للثاني ، فالأوّل - المخرَجِيّ - لم يُعَمَّرْ إلا قليلا بعد الخليل بن أحمد (ت . 175 / هـ / 791 م) الذي استنبطه وطبّقهُ في « كتاب العين »⁽³⁾ ، فقد انتهى التأليف بحسب الترتيب المخرَجِيّ في منتصف القرن الخامس بمعجم « المُحَكَم » لأبي الحسن علي ابن سيده (ت . 458 هـ / 1066 م) ؛ ثم إنّ المعاجم المعروفة ذات الترتيب المخرَجِيّ لا يتجاوز عدّها الخمسة ، وهي « كتاب العين » للخليل ، و « البارع في اللغة » لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت . 356 هـ / 967 م) و « تهذيب اللّغة » لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت . 370 هـ / 980 م) و « المحيط » لأبي القاسم اسماعيل ابن عباد (ت . 385 هـ / 995 م) و « المُحَكَم » لابن سيده .

والنّوعُ الثالث - الأَبَجِدِيّ - لم يُعَرَفْ في معاجم اللّغة العامّة بل في بعض المعاجم العلميّة المختصّة وخاصّة في معاجم الأدوية المفردة ، وأشهرُ من طبّقه عالِمَان متعاصِرَان من القرن السادس هما أبو جَعْفَرُ أحمد الغَافِقِي (ت . 560 هـ / 1165 م) في كتابه « الأدوية المفردة » ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الشريف الإدريسي (ت . 560 هـ / 1165 م) في كتابه « الجامع لصفات أشتات النّبات » .

أما النوع الثاني فقد كان أكثر انتشاراً واستعمالاً ، وهو ينقسم إلى أصناف كثيرة أهمّها ثلاثة : أوّلها - وأهمّها - هو ترتيبُ المداخل تحت الحرفِ الأوّل مُعَرَّاةً من الزوائد ، وثانيها هو ترتيبها تحت الحرفِ الأوّل أيضا لكن دون تعريتها من الزوائد ، وثالثها هو ترتيبها تحت الحرفِ الأخير .

تلك هي أنواع الفرع الأوّل من الترتيب ، وهو الترتيب على حروف المعجم .

(3) قد تشكك بعض الباحثين - وخاصة من المستشرقين - في استنباط الخليل ترتيبه المخرَجِيّ وأعادوا إلى أصول أعجمية قد تأثر بها مؤلف كتاب العين ، ينظر خاصة :

Haywood (J.A.) : Arabic Lexicography (Leiden, 1960), pp.37-39 ; Wild (S.) : Das Kitāb al-Ain und die arabische Lexikographie (Wiesbaden, 1965), pp.37-40 ; Rundgren (F.) : La Lexicographie Arabe, in : Studies on Semitic Lexicography. Quaderni di Semitistica, N° 2, (Firenze, 1973, 231 p.), pp.148-152 ; Versteegh (C.H.M.) : Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking (Leiden, 1977), p. 7, 19 . وقد ذهب هيوود وولند وفرستيج إلى تأثر الخليل بالهنود ، أما رندغرن فقد أرجع التأثير إلى اليونان . وكلّ ما ذهب إليه هؤلاء الباحثون مجرد احتمالات وتخمينات ليس لها أدلة علمية ثابتة تدعّمها .

أما الفرع الثاني وهو الترتيب بحسب المواضيع فلم يعرف الأنواع والأصناف لأنه لا يخرج عن غمط واحد من وضع المادة المعجمية في المعجم هو تجميعها تحت مواضيع بعينها تُصنّف بحسبها . وأشهرُ المعاجم اللغوية العامة التي طُبّق فيها هذا الترتيب كتاب « الغريب المصنّف » لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت . 223 هـ / 838 م) وكتاب « المخصّص » لابن سيده . وقد عرّف هذا الترتيب في المعاجم العلمية المتخصصة كما عُرِف في المعاجم العامة . فقد اتبعه أبو جعفر أحمد ابن الجزار (ت . 369 هـ / 980 م) في « كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة » المقسم إلى أربع مقالات بحسب قوى الأدوية ودرجاتها ، وهي أربع ، فجعل المؤلف أدويته تحت الدرجات الموافقة لها ، واتبعه أبو الصلت أمية بن عبد العزيز (ت . 529 هـ / 1134 م) في كتابه « الأدوية المفردة » ، وأبو محمد عبد الله بن أحمد ابن البيطار (ت . 646 هـ / 1248 م) في كتابه « المغنى في الأدوية المفردة » ، وقد أتبع المؤلفان في كتابيهما تصنيف الأدوية بحسب الأمراض ، فجمّعت تحت كل باب من أبواب الأمراض البدئية الأدوية الصالحة له .

ويُستنتج مما سبق أن الترتيب الأوسع انتشاراً هو الترتيب على حروف المعجم بحسب أوائل الألفاظ المعرّاة من زوائدها . وقد اشتهرت من هذا النوع معاجم كثيرة من أهمها « كتاب الجيم » - ويسمى أيضاً « كتاب الحروف » - لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت . 206 هـ / 821 م) و « الجمهرة في اللغة » لأبي بكر محمد ابن دريد (ت . 321 هـ / 933 م) و « المجمل » و « المقاييس » لأبي الحسين أحمد ابن فارس (ت . 395 هـ / 1005 م) ، و « المنتهى في اللغة » لأبي المعالي محمد البرمكي (ت . بعد 396 هـ / 1006 م) و « الجامع في اللغة » لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني (ت . 412 هـ / 1021 م) و « أساس البلاغة » لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت . 538 هـ / 1144 م) .

وعلى هذا الصنف من الترتيب كان اقبال المحدثين ، فهو الغالب في المعاجم العربية الحديثة منذ ظهور « محيط المحيط » لبطرس البستاني (ت . 1883 م) سنة 1870 م . ومن هذه المعاجم « المعجم الوسيط » لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وهو المعجم الذي اخترناه في هذا البحث نموذجاً لاستخراج قضايا المنهج في الترتيب في المعجم العربي الحديث .

واختيارنا هذا المعجم نموذجاً نابع من اعتبارنا إياه مؤهلاً ليكون أحسن ما ألف من معاجم عربية عامة حديثة إطلاقاً ، وذلك :

(1) لأنه تأليف جماعي وليس تأليفاً فردياً ، فقد أعدته مؤسسة علمية عتيدها لها ثقلها في المباحث اللغوية العربية الحديثة ، هي مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وهذا من شأنه تخلص هذا المعجم من هفوات الجهد الفردي ومساوىء الأهواء الذاتية ، فقد أخضعت مادة هذا المعجم في جلسات متعددة في صلب المجمع لمناقشات ومراجعات عديدة ، كما أخضع تصور وضعه لتقييم دقيق .

(2) أن مدة إنجازهِ - جمعاً ووضعاً - قد استغرقت حتى صدور طبعة المعجم النهائية الأولى عشرين سنة . ذلك أن الشروع الفعلي في إنجازهِ قد بدأ سنة 1940⁽⁴⁾ ، وصدرت طبعته الأولى في جزئين بين 1960 و 1961 ، على أن الاستعداد لإنجازهِ سابق لسنة 1940 ، فهو يعود إلى سنة 1936 عندما « طلبت وزارة المعارف (إلى المجمع) أن يُسعف العالم العربي بمعجم على خير نمط حديث ، بحيث لا يقل في نظامهِ عن أحدث المعجمات الأجنبية ، فيجيء محكم الترتيب ، وأصح الأسلوب ، سهل التناول ، مشتملاً على صور لكل ما يحتاج شرحه إلى تصوير ، وعلى مصطلحات العلوم والفنون ، وبذا ينتفع به طلاب العلم ، وييسر عليهم تحصيل اللغة »⁽⁵⁾ . ثم سرعان ما تبنى المجمع هذا المشروع وأصدر في ذلك قراراً في دورته الثالثة (سنة 1936) جاء فيه : « نظراً إلى حاجة طلاب التعليم الثانوي ومن في مرتبتهم ، وجمهرة المثقفين من أبناء اللغة العربية ، إلى معجم لغوي بسيط ، سهل التناول ، ميسر الترتيب ، مُصوّر ، بحيث يتناول من المصطلحات العلمية الصحيحة ما يتعلق بالأسباب الدائرة بين الناس ، يُقرّر المجمع الشروع في اتخاذ الأسباب للقيام بهذا العمل ، وأن يعهد إلى لجنة بالشروع في تحقيقه ، مع رجاء أعضاء المجمع أن يقدموا اقتراحاتهم في شأن هذا المعجم لرياسة المجمع ، ليطلع عليها أعضاء تلك اللجنة ، للاستعانة بها في وضع مشروعهم على أكمل وجه ممكن »⁽⁶⁾ .

(4) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، ط 3 ، القاهرة ، 1985 (جزآن) ، ص 70 (تصدير الطبعة الأولى) .

(5) نفسه ، ص 70 (تصدير الطبعة الأولى) .

(6) مجمع اللغة العربية : مجموعة القرارات العلمية (التي أقرها المجمع في ثلاثين عاماً) ، أخرجها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين ، القاهرة ، 1963 (201 ص) ، ص 124 .

(3) أنه مُعْجَمٌ ذُو مَنْزَعٍ تَرْبَوِيٍّ أَسَاسًا . فالجهة الرسمية التي حُثَّتْ على إنجازهِ المَجْمَعُ هِيَ وزارة المعارف (وزارة التربية) ، والجُمهورُ الأَصْلِيُّ المَتَوَجِّهُ به إليه هُوَ جُمهور « طُلَّابِ التعلِيمِ الثانوي ومن في مرتبتهم »⁽⁷⁾ . وهذا التوجيه البيداغوجي المقصودُ مُهمٌ ، لأنه يَحْتَمِلُ المَجْمَعُ ومُؤَلَّفِي المَعْجَمِ بالخصوص على مُرَاعَاةِ مقتضيات كثيرة أخصُّها بالذكر الدقة والوضوح في مُستوى الوَضْعِ ، وخاصة في الترتيب والتعريف ، تخليصًا للمعجم من الاعتباطية والتعقيد ، وتسهيلًا على القارئ في الإفادة منه بيسرٍ . وقد أكَّدَ المَجْمَعُ نفسه أن تلك المقتضيات قد توفرت في مُعْجَمِهِ : « أَمَّا فنَّ المعاجم الحديثُ فَقَدْ طَبَّقَتْهُ اللجنته أَحْسَنَ تَطْبِيقٍ ، فَأَحْكَمَتِ الترتيب والتبويب ، وَذَلَّلَتِ الصعاب الصَّرْفِيَّةَ والنحويَّةَ ، وَيسَّرَتِ الشَّرْحَ ، وَضَبَطَتِ التَّعْرِيفَ ، وَصَوَّرَتِ مَا يَحْتَاجُ تَوْضِيحَهُ إلى تَصْوِيرٍ ، وَاكْتَفَتْ من الشواهد بما تَدْعُو إليه الضَّرورةُ في غير ما غموض ولا تعقيدٍ . وبوجهٍ عامٍّ كُتِبَتْ بلُغة العَصْرِ وَرُوجِهَ ، فَجَاءَ المَعْجَمُ دَقِيقًا في وَضُوحٍ ، غَزِيرًا في يَسْرِ . . . »⁽⁸⁾ .

(4) لا اعتبار المَجْمَعِ مَعْجَمَهُ أَحْسَنَ مُعْجَمٍ في العَصْرِ الحديث ، فقد ورد في مقدمة طبعة المعجم الأولى : « لا سبيل إلى مقارنته بأيِّ مُعْجَمٍ من معاجم القرن العشرين العربية ، فهو دُونَ نزاعٍ أَوْضَحُ ، وَأَدَقُّ ، وَأَضْبَطُ ، وَأَحْكَمُ مَنَهْجًا ، وَأَحَدُ طَرِيقَةٍ »⁽⁹⁾ . وقد أَرَدْنَا أن نأخذ بهذه الشهادة من المَجْمَعِ نفسه في مُعْجَمِهِ - وإن دَلَّتْ على إعجاب بالنفس غير قليل - لتتزيهنا المجمع عن الدعاية لنفسه ، وإيماننا بأنه يَتَّعَى العَدْلَ والانصاف في حُكْمِهِ ومُفاضلته .

والحقُّ أنَّ المجمع لم يخالف الصواب . ذلك أنَّ « المَعْجَمَ الوسيط » ذُو مَزَايَا كثيرة قَدْ فَضَّلَ بها المعاجم العربية الحديثة⁽¹⁰⁾ ، إلا أنَّ تَمَيِّزَهُ لا يعني خُلُوهُ من النَّقائصِ العِلْمِيَّةِ والمنهجيَّةِ ، وقد تَبَّعَ نقائص الطَّبَعَةِ الأولى من المَعْجَمِ بَعْضُ

(7) نفسه ، ص 124 .

(8) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، ص 11 (تصدير الطبعة الأولى) .

(9) نفسه ، ص 11 (تصدير الطبعة الأولى) .

(10) قد تحدَّثت عن كثير من تلك المزايا والفضائل الدكتور عبد العزيز مطر في بحثه « المعجم الوسيط بين المحافظة والتجديد » ضمن كتاب « في المعجمية العربية المعاصرة » (ينظر التعليق الأول) ، ص ص 495 - 528 .

الدارسين فأظهر الكثير من هفوات الجمع والوضع على السواء⁽¹¹⁾ وقد حث ذلك المجمع على مراجعة معجمه بالحذف والاضافة والتعديل ، فصدر في طبعة ثانية سنة 1972 ثم في طبعة ثالثة سنة 1985 . إلا أن النقد الموجه إلى الكتاب قد اهتم بالمادة المدونة - في مستوى الجمع - وبظاهرة التعريف - في مستوى الوضع - وأهمّل ظاهرة الترتيب ، ولذلك تطوّر المعجم من الطبعة الأولى إلى الطبعة الثالثة تطوراً كبيراً في المادة المعجمية وفي التعريف ولم يتطور في مستوى الترتيب ، فبقيت هنات الترتيب فيه قائمة . وقد دفعنا ذلك إلى الاهتمام بها لدراستها باعتبارها مُمثلة لمشاكل المنهج في ترتيب المعجم العربي الحديث .

1 - والمشكلة المنهجية الأولى - وهي من باب الخطأ المحض - هي عدم التقيد بالسلسل الألفبائي للمداخل . وهذا متواتر في المداخل الرئيسية وفي المداخل الفرعية على السواء . فمن شروط الترتيب المحكم مراعاة تتابع الحروف - الأوائل - فالثواني فالثالث فما تلاها - في الجذور فيوضع كل جذر - أو مدخل - في موضعه بحسب موقعه مما قبله وما بعده . وهذا ما سار عليه الترتيب في « المعجم الوسيط » إلا أنه لم يطبق دائماً . ومن أمثلة الخلل في إثبات المداخل الرئيسية نذكر وضع « أرثوذكس » قبل « أرث »⁽¹²⁾ والحال أن التضعيف في الرء من باب الزيادة وأن ثلاثي الفعل هو « أرث » ومنه « الإراث » و « الإزث » المذكوران تحت هذا المدخل ؛ ووضع « التتضب » قبل « التنس »⁽¹³⁾ ، و « الطربيد » - بباء فياء - قبل « الطربوش »⁽¹⁴⁾ بباء فواو ، والكلمتان دخيلتان حسب المعجم نفسه ، أي أنها لا يخضعان لمبدأ الاشتقاق من جذري « طربد » و « طربش » المتوهمين هنا ؛

(11) بنظر خاصة : عدنان الخطيب : « نظرات في المعجم الوسيط » ، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، 38 (1963) ، ص ص 169 - 172 ، 267 - 277 ، 481 - 496 ، 651 - 659 ، 39 (1964) ، ص ص 65 - 77 ، 254 - 275 ، 404 - 420 ، 567 - 581 ، 40 (1965) ، ص ص 406 - 415 ، 588 - 607 ، 774 - 796 ، 41 (1966) ، ص ص 40 - 57 ، 259 - 274 ، 433 - 447 ، 600 - 609 ؛ 42 (1967) ، ص ص 52 - 58 ، 229 - 234 ، 451 - 459 ، 690 - 702 ؛ عدنان الخطيب : المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1967 (102 ص) ، ص ص 64 - 97 ؛ Hamzaoui (M. Rached) : L'Académie de Langue Arabe du Caire, Histoire et Œuvre. Publications de l'Université de Tunis, Tunis, 1975 (661 p.), pp. 545-556.

(12) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط (ط . 3) ، 13/1 .

(13) نفسه ، 93/1 .

(14) نفسه ، 573/2 .

ووضع « اليعاقبة » جمع « يعقوبي » - بين « عقب » و « عقبيل » في باب العين⁽¹⁵⁾ والصواب أن تكون في باب الياء لأن الاسم أعجمي والياء فيه أصلية وليست زائدة⁽¹⁶⁾ ؛ ووضع « لَع » - بالعين المخففة - بين « لعط » و « لعم »⁽¹⁷⁾ ومكانها بعد « لظى »⁽¹⁸⁾ ؛ ووضع النيلين « - بلام فياء فنون - قبل « النيلج »⁽¹⁹⁾ بلام فجيم ، والحظاً هنا ظاهر حتى في صورة توهم جذرين لهذين اللفظين الدخيلين ، هما « نلن » و « نلج » .

وأما الخلط في المداخل الفرعية فنكفي منه بالإشارة إلى وضع بعض المداخل المركبة ، ومنها وضع « أذن الحمار » - تحت « اذن » - قبل « آذان الأرنب » وسنة « آذان » أخرى هي « آذان الجدي » و « آذان الدب » و « آذان الشاة » و « آذان العنز » و « آذان الفيل » و « آذان الحيطان »⁽²⁰⁾ . ويُلاحظ في ترتيب هذه « الآذان » تأخر آذان الحيطان إلى آخر القائمة ومكانها بعد « آذان الجدي » ، والسبب في تأخيرها عدم انتمائها إلى الحقل الدلالي الذي تنتمي إليه بقية « الآذان » ، فهذه تسميات لنباتات بأعيانها ، بينما « آذان الحيطان » يُقصدُ بها النمام . وهذا الاختلاف في الدلالة ليس حجة كافية للتقديم والتأخير لأن المعجم مُعجَمٌ مُرتَّبٌ بحسب الألفاظ وليس بحسب المعاني ، ونذكر من أمثلة هذا المظهر أيضاً تقديم « خانق النمر » على « خانق الذئب » تحت « خنق »⁽²¹⁾ ، ووضع « ذات الصدر » قبل « ذات الرثة » في بداية حرف الدال ، ووضع « ذات الرثة » قبل « ذات الجنب »⁽²²⁾ ، ودقة الترتيب والتبويب تفرض أن تكون « ذات الجنب » سابقة ثم تليها « ذات الرثة » فـ « ذات الصدر » - على أن هذه الهنات في الحقيقة هيئة سهل تداركها .

2 - والمشكلة المنهجية الثانية هي مشكلة ترتيب الرباعي وملحقاته ، من الأسماء والأفعال . وهذه المشكلة عويصة لأنها تعكس - في مستوى المعجم - الاضطراب

(15) نفسه ، 636/2 .

(16) يبدو أن المؤلفين قد اتبعوا في ذلك ابن منظور ، فقد وردت « اليعاقبة » في لسان العرب (إعداد وتصنيف يوسف خياط ، دار لسان العرب ، بيروت ، 1970 ، 3 أجزاء) تحت « عقب » : 835/2 .

(17) المعجم الوسيط ، 861/2 . (20) نفسه ، 11/1 - 12 .

(18) نفسه ، 860/2 . (21) نفسه ، 269/1 .

(19) نفسه ، 1006/2 . (22) نفسه ، 319/1 .

والاختلاف الحاصلين في كثير من أبنية الصّرف العربي . وخاصة في مستوى الاشتقاق . وهذا المظهر يفرض على المعجميّ العربي الحديث الذي يتبع الترتيب بحسب الجذور مُعرّاة من الزوائد أن يتقيد بمنهج صارم في ترتيب الأبنية والصيغ ، سواء كانت مداخل رئيسية (جُذوراً) أو مداخل فرعية (تحت الجذور) .

والحق أن المجمع قد حرص على التقيد بمنهجية دقيقة في ترتيب الصيغ قد ضبطها في مقدمة الطبعة الأولى⁽²³⁾ - وبقيت دون تعديل أو تعديل حتى الطبعة الثالثة⁽²⁴⁾ - وهي تشمل الفعل الثلاثي المجرد - وفيه ست حالات - والثلاثي المزيد بحرفٍ ثم بحرفين ثم بثلاثة أحرف - وجميعها اثنتا عشرة حالة - ثم الرباعي المجرد فالرباعي المزيد بحرفٍ ثم ما ألحق بالرباعي ثم مضعف الرباعي . ويلاحظ في هذا التثبيت على استفاضة - خلوة من الرباعي المزيد بحرفين رغم أن منزلته في المعجم لا يُستهان بها ، ومن أمثلة ما زيد بالهمزة والنون « ابرنشق » الموضوع تحت « برشق »⁽²⁵⁾ و « ابرنقش » الموضوع تحت « برقش »⁽²⁶⁾ ، ومما زيد بالهمزة والتضعيف « اذهم » الموضوع تحت « دهم »⁽²⁷⁾ و « اسبطر » تحت « سبتر »⁽²⁸⁾ .

إلا أن المجمع في تطبيقه للمنهجية التي ضبطها لم يكن دقيقاً حازماً . ونريد التّذليل على ذلك بمظهرين ، أولهما ترتيب صيغة من صيغ الرباعي المزيد بحرفين هي مهموزة « أفعلل » ، وثانيهما ترتيب بعض أوزان الملحق بالرباعي . أما الصيغة الأولى فلم يسر فيها مؤلفو المعجم على نهج واحد ، فهي موضوعة تحت الرباعي أحياناً وتحت الثلاثي أحياناً أخرى . ومن أمثلة إعادتها إلى الرباعي - وهو الوضع الصحيح - نذكر وضع « ابرأل » تحت « برأل »⁽²⁹⁾ و « اثبأج » بين « ثأى » و « ثيب »⁽³⁰⁾ وليس تحت « ثيج » و « اجثأل » بين « جبو » و « جثث »⁽³¹⁾ ،

(23) نفسه ، ط . 1 ، القاهرة ، 1960 - 1961 (جزآن) ، ص ص 11 - 13 من المقدمة .

(24) نفسه ، (ط . 3) ، ص ص 14 - 15 (وهي نفسها مقدمة ط . 1) .

(25) نفسه ، 51/1 .

(26) نفسه ، 52/1 .

(27) نفسه ، 305/1 .

(28) نفسه ، 429/1 .

(29) نفسه ، 47/1 .

(30) نفسه ، 97/1 .

(31) نفسه ، 111/1 .

و « اَرْفَانٌ » تحت « رَفَانٌ »⁽³²⁾ ، و « اِشْرَابٌ » بين « شذو » و « شرب »⁽³³⁾ .
 أما إعادتها الى الثلاثي ووضعها تحته فمن أمثلته وضِعُ « اِخْضَالٌ » تحت
 « خضل »⁽³⁴⁾ و « اِشْمَارٌ » تحت « شَمَزٌ »⁽³⁵⁾ و « اِشْمَاطٌ » تحت « شِمْطٌ »⁽³⁶⁾
 و « اِطْمَانٌ » تحت « طمن »⁽³⁷⁾ بين « طمم » و « طما » - و « اِكْوَادٌ » تحت
 « كَادٌ »⁽³⁸⁾ ، إلا ان « اِكْلَازٌ » قد وضعت في منزلة بين المنزلتين لأنها بين « كلد »
 و « كلز »⁽³⁹⁾ ، وليست بين « كلاً » و « كلب » أو تحت « كلز » .

وهذا الاضطراب المنهجي مُنتقلٌ في الحقيقة إلى المعجم الوسيط من القدماء .
 فالقاعدة عندهم في المستوى النظري كانت اعتبار مَهْمُوزِ أَفْعَلٌ من الرباعيّ المزيد
 بحرفين⁽⁴⁰⁾ . إلا أنهم في مستوى التطبيق - في المعجم - كانوا متأرجحين بين وضعها
 تحت الرباعيّ ووضعها تحت الثلاثي ، فابنُ فارس - مثلاً - في « مجمل اللغة » قد
 اضطرب فأورد الصيغة تحت الثلاثي أحياناً مثل « اِشْرَابٌ » المثبتة تحت
 « شرب »⁽⁴¹⁾ ، و « اِصْمَاكٌ » تحت « صَمَكٌ »⁽⁴²⁾ ؛ وأوردَها في « باب ما جاء من
 كلام العرب على أكثر من ثلاثة » - وهو بابٌ ملحق بكل حرف يجمع فيه المؤلف ما
 زاد على الثلاثي - مثل « اِتْلَابٌ » المثبتة في الباب الأخير من التاء⁽⁴³⁾ و « اِزْرَامٌ »
 و « اِزْلَامٌ » المثبتين في الباب الأخير من الزاي⁽⁴⁴⁾ . وهو يُوردُ الصيغة تحت الثلاثي

(32) نفسه ، 371/1 .

(33) نفسه ، 495/1 .

(34) نفسه ، 251/1 .

(35) نفسه ، 513/1 .

(36) نفسه ، 513/1 .

(37) نفسه ، 587/2 .

(38) نفسه ، 802/2 .

(39) نفسه ، 827/2 .

(40) ينظر مثلاً : سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، 1966 - 1977 (4 أجزاء وجزء
 للفهارس) ، 76/4 ، 77 ، 85 ، 300 ؛ أين يعيش : شرح المفصل ، القاهرة ، د . ت . (10
 أجزاء) ، 162/7 .

(41) ابن فارس : مجمل اللغة ، تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي ، منشورات معهد المخطوطات العربية ،
 الكويت ، 1985 (4 أجزاء وجزء للفهارس) ، 213/3 .

(42) نفسه ، 242/3 .

(43) نفسه ، 306/1 .

(44) نفسه ، 50/3 و 47/3 .

ثم في باب ما زيد على الثلاثي معاً ، ومثال ذلك « ازبَارُ » المثبتة تحت « زبر »⁽⁴⁵⁾ ثم في الباب الأخير من الزاي⁽⁴⁶⁾ ، و « اصْمَالٌ » المثبتة تحت « صمل »⁽⁴⁷⁾ وفي الباب الأخير من الصاد⁽⁴⁸⁾ . وهذا الاضطراب نجده عند ابن منظور (ت . 711 هـ/1311 م) في لسان العرب أيضا رغم أنه من علماء القرن السابع ، فالصيغة عنده مثبتة تحت الثلاثي أحيانا وتحت الرباعي أحيانا أخرى ، فاعتبر الهمز السابق للتضعيف أصليا حيناً ومن باب الزيادة حيناً آخر . فقد أثبت « اجْشَالٌ » تحت « جشل »⁽⁴⁹⁾ و « اشْرَابٌ » تحت « شرب »⁽⁵⁰⁾ و « اطْمَانٌ » تحت « طمن »⁽⁵¹⁾ ، وأثبت « اِبْرَأَلٌ » تحت « برأل »⁽⁵²⁾ و « اتْلَابٌ » تحت « تلاب »⁽⁵³⁾ و « اجْدَارٌ » تحت « جدار »⁽⁵⁴⁾ . فهذا باب من الاضطراب المنهجي قد وقع فيه القدماء ثم انتقل الى المعجم الوسيط ، ولاشك أن تفادي هذا الاضطراب حين بتوحيد الطريقة في معالجة هذه الصيغة ، والصواب فيها أن توضع دائما تحت الرباعي المهموز . على أن هذا الاضطراب عند القدماء والمحدثين على السواء في ترتيب هذه الصيغة يقتضي دراستها دراسة استقرائية استقصائية معمقة اعتماداً على النحاة والمعجميين على السواء .

وأما الملحق بالرباعي من الأوزان فقد اخترنا منه ثلاثة أوزان هي « فوعَل »

(45) نفسه ، 38/3 .

(46) نفسه ، 47/3 .

(47) نفسه ، 242/3 .

(48) نفسه ، 247/3 .

(49) ابن منظور : لسان العرب ، 401/1 - 402 .

(50) نفسه ، 290/2 .

(51) نفسه ، 616/2 .

(52) نفسه ، 183/1 .

(53) نفسه ، 325/1 .

(54) نفسه ، 422/1 . على أن مجد الدين الفيروزابادي (ت . 817 هـ/1415 م) يكاد لا يذكر في القاموس

المحيط (ط . نصر الهوريني ، 4 اجزاء) مَهْمُوزُ أَفْعَلٌ الا تحت الثلاثي . فقد وجدناها عنده في ثلاثة وعشرين

جزرا ليس منها الا اثنان رباعيان هما « برأل » جذرا لاِبْرَأَلٌ (334/3) و « نَمَالٌ » لا نَمَالٌ (340/3) . اما

البقية فنحت الثلاثي مثل « اتْلَابٌ » تحت « تلب » (40/1) و « اْتْيَاجٌ » تحت « تَبَّجٌ » (180/1) و « اجْشَالٌ »

تحت « جشل » (346/3) و « اجْدَارٌ » تحت « جدر » (387/1) و « اخْضَالٌ » تحت « خضل »

(368/3) و « ارفَانٌ » تحت « رفن » (228/4) و « ازبَارٌ » تحت « زبر » (37/2) و « ازرَامٌ » تحت

« زرم » (124/4) و « ازلامٌ » تحت « زلم » (126/4) و « اسمَالٌ » تحت « سمل » (398/3)

الخ .

و « فيعل » و « فُعُول » . والزيادة في هذه الصيغ ظاهرة . ولاشك أن المنهجية الدقيقة في الترتيب تقتضي اتباع إحدى طريقتين في وضعها ، أولاهما وضعها تحت الجذور الثلاثية التي اشتقت منها ، والثانية ان توضع في مواضعها بحسب تتابع حروفها كلها ، أي غير مُعْرَاة من الزيادة ، والطريقة الأولى هي الأنسب بلا شك في مُعْجَم قد رُتِب بحسب الجذور مُعْرَاة من زوائدها . وقد عالج المجمع هذه القضية وَحَدَّد لنفسه منها مَوْقِفًا وطريقةً ، فقد ورد في مقدمة المعجم : « وأما ما أُلْحِقَ بالرباعي من أوزان فقد ذُكِرَ مِنْهَا مَا رَأَتْ اللَّجْنَةُ إِثْبَاتَهُ مَعَ الْإِحَالَةِ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ التَّرْتِيبِ الْحَرْفِيِّ لِلْمَوَادِّ : (فِكُوْثُرُ) مَثَلًا تَذَكُّرُ فِي (كَثْر) مَوْضِعًا مَعْنَاهَا وَفِي (كُوْثُر) مَحَالَةً عَلَى مَادَّة (كَثْر) ، و (غَيْلِمُ) فِي مَادَّة (غَلِم) وَتَذَكُّرُ أَيْضًا فِي (غَيْلِم) مَحَالَةً عَلَى (غَلِم) ، وَهَكَذَا »⁽⁵⁵⁾ . وهذا بدون شك موقف توفيقٍ مهم يسهل الأمر لِلْمُسْتَعْمَلِ كَثِيرًا . ولكن هل احْتَرِمَ فِي التَّطْبِيقِ ؟

في الحقيقة لم يتقيد مؤلفو المعجم في ترتيب مُلْحَقَاتِ الرَّبَاعِيِّ بِمَنْهَجِ مُوَحَّدٍ . وَبِقَدْرِ مَا كَانَتْ الطَّرِيقَةُ الَّتِي تَوَاضَعُوا عَلَيْهَا فِي الْمَقْدَمَةِ وَاضِحَةً دَقِيقَةً كَانَ النَّهْجُ الَّذِي نَهَجُوهُ فِي تَطْبِيقِهَا مُضْطَرِبًا . فَهَمُّ لَمْ يَتَّقِيدُوا بِتَرْتِيبِ صِيغَتِي « فَوَعْل » وَ « فَيَعْل » - وَمِثْلَيْهَا « فَعُول » وَ « فَعِيل » - تَحْتَ الْجَذْرِ الثَّلَاثِيِّ فِي مَدْخَلِ أَصْلِيِّ حَيْثُ تَفْسَّرُ الصِّيغَةُ ، كَمَا أَنَّهُمْ لَمْ يَتَّقِيدُوا بِمَبْدَأِ ذِكْرِ الصِّيغَةِ فِي مَوْضِعِهَا مِنَ التَّرْتِيبِ غَيْرِ مُعْرَاةٍ مِنْ حَرْفِ الزِّيَادَةِ مَعَ الْإِحَالَةِ عَلَى الْجَذْرِ الثَّلَاثِيِّ الَّذِي فَسَّرَتْ فِيهِ ، بَلِ وَرَعُوا الصِّيغَتَيْنِ فِي أَحْيَانٍ كَثِيرَةٍ عَلَى الْجَذْرِ الْمَجْرَدَةِ وَعَلَى الْأَصُولِ الْمَزِيدَةِ فَفُسَّرَتَا كَمَا اتَّفَقَ حَيْثُ أَرَادَ الْمُؤَلَّفُونَ . فَقَدْ أَثْبَتُوا - وَفَسَّرُوا - « الزَّوْبَعَةُ » تَحْتَ « زَبِع »⁽⁵⁶⁾ وَ « الْقَوْبَع » تَحْتَ « قَبِع »⁽⁵⁷⁾ وَ « الْكُوْهْد » تَحْتَ « كَهْد »⁽⁵⁸⁾ وَ « اللُّوْدَع » تَحْتَ « لُدَع »⁽⁵⁹⁾ وَ « الْهُوْدَج » تَحْتَ « هُدَج »⁽⁶⁰⁾ ، كَمَا أَثْبَتُوا وَفَسَّرُوا « الْجَيْعَم » تَحْتَ « جَعَم »⁽⁶¹⁾

(55) المعجم الوسيط ، ص 15 (مقدمة ط . الأولى) .

(56) نفسه ، 402/1 .

(57) نفسه ، 738/2 .

(58) نفسه ، 834/2 .

(59) نفسه ، 855/2 .

(60) نفسه ، 1015/2 .

(61) نفسه ، 131/1 .

و « الصَّيرِف » تحت « صرف »⁽⁶²⁾ و « الصَّيْقَل » تحت « صقل »⁽⁶³⁾ و « الهَيْثِم » تحت « هثم »⁽⁶⁴⁾ و « الهَيْزِم » تحت « هزم »⁽⁶⁵⁾ . . . إلخ ، وهذا كله مُوَافِقٌ لما اختطه المؤلفون لأنفسهم من إثبات « فوعِل » و « فيعل » تحت جُذُورِهَا الثلاثية في متن الكِتَاب ، إلا أَنَّهُم قد أثبتوا وفسَّروا أيضا « الجَوْشَن » « مستقلاً عن « جشَن »⁽⁶⁶⁾ و « الحَوْشَب » مُستَقِلاً عن « حشب »⁽⁶⁷⁾ و « الحَوْشَكَة » عن « حشك »⁽⁶⁸⁾ و « الزَّوْبِر » عن « زبر »⁽⁶⁹⁾ و « الهَوْدُك » عن « هدك »⁽⁷⁰⁾ و « الهَوْرَع » عن « هرَع »⁽⁷¹⁾ ، كما أثبتوا وفسَّروا « بَيَّقر » و « البَيَّقر » في مدخل مُستَقِلٍّ عن « بقر »⁽⁷²⁾ و « الحَيَّقر » في مدخل مُستَقِلٍّ عن « حقر »⁽⁷³⁾ و « سَيَّطر » عن « سطر »⁽⁷⁴⁾ و « نَيْرَب » و « النَّيرَب » عن الجذر الثلاثي « نرب »⁽⁷⁵⁾ و « النَّيسَب » عن « نسب »⁽⁷⁶⁾ و « هَيْمَن » عن « همن »⁽⁷⁷⁾ . . . إلخ .

والملاحظ أن لَيْسَ لأَيِّ من الأمثلة السَّابِقَة ذَكَرٌ في مَوْضِع ثانٍ من الكِتَاب للإحالة⁽⁷⁸⁾ .

(62) نفسه ، 533/1 .

(63) نفسه ، 539/1 .

(64) نفسه ، 1111/2 .

(65) نفسه ، 1025/2 .

(66) نفسه ، 153/1 .

(67) نفسه ، 214/1 .

(68) نفسه ، 214/1 .

(69) نفسه ، 420/1 .

(70) نفسه ، 1039/2 .

(71) نفسه ، 1040/2 .

(72) نفسه ، 82/1 .

(73) نفسه ، 219/1 .

(74) نفسه ، 485/1 .

(75) نفسه ، 1005/2 .

(76) نفسه ، 1005/2 .

(77) نفسه ، 1046/2 .

(78) على أن المؤلفين قد يوردون الصيغة الواحدة تحت الجذر الثلاثي في موضعها من الترتيب مع مراعاة الزيادة فيها مصحوبة بتفسيرها في كلا الموضعين ، ومثال ذلك « الحَوْتَك » المفسر تحت « حتك » (161/1) ثم تحت « حَوْتَك » (211/1) ، و « الحَوْتَم » المفسر تحت « حتم » (163/1) ثم في مدخل مستقل بين « حوت » و « حوج » (211/1) .

والاضطرابُ الموجودُ في ترتيب صيغتي « فَوَعَلَ » و « فَيَعَلَ » ظاهر ملموس في ترتيب صيغة « فُعْلُول »⁽⁷⁹⁾ . فهذه الصيغة أثبتت تحت الجذر الثلاثي أحياناً وفي مدخل مستقل بها أحياناً أخرى ، على أساس استقلال « فَعَّلِل » عن فَعَلَ « الثلاثي . ومن أمثلة وضعها تحت الثلاثي نذكر ورود « البُعْكُوكَة » تحت « بعك »⁽⁸⁰⁾ و « الثَّعْلُول » تحت « ثعل »⁽⁸¹⁾ و « الجَوْشُوش » تحت « جأش »⁽⁸²⁾ و « الزُّهْلُول » تحت « زهل »⁽⁸³⁾ و « الشُّعْرُور » تحت « شعر »⁽⁸⁴⁾ و « الشُّعْنُون » تحت « شعن »⁽⁸⁵⁾ . . إلخ ، ومن أمثلة استقلالها عن الثلاثي نذكر استقلال « البُهْلُول عن بهل »⁽⁸⁶⁾ و « الشُّعْرُور » عن « ثعر »⁽⁸⁷⁾ و « الجُعْبُوب » عن « جعب »⁽⁸⁸⁾ و « الجُعْرُور » عن « جعر »⁽⁸⁹⁾ و « الجُعْسُوس » عن « جعس »⁽⁹⁰⁾ و « الشحرور » عن « شحر »⁽⁹¹⁾ إلخ .

3 - والمشكلة المنهجية الثالثة هي مشكلة ترتيب الألفاظ الأعجمية . وهذه المشكلة من المشاكل الجوهرية في المعجم العربي عامة ، قديمه وحديثه . وهي ذات صلة بقضية أخرى أعم هي قضية اشتقاق العربي من الأعجمي . ولقد أثار القدماء هذه القضية في المستوى النظري وانتهوا فيها إلى موقف لخصه جلال الدين السيوطي (ت . 911 هـ / 1505 م) في « المزهرة » بقوله : « ومحال أن يُشتقَّ العَجَمِيُّ من العربي أو العربي منه لأن اللغات لا تُشتقُّ الواحدة منها من الأخرى مواضعةً كانت في الأصل أو إلهاماً ، وإنما يُشتقُّ في اللغة الواحدة بعضها من بعض لأن الاشتقاق نتاج

(79) وكذلك صيغة « فَعْلِيل » مثل « عرين » و « قنديد » .

(80) المعجم الوسيط ، 66/1 .

(81) نفسه ، 101/1 .

(82) نفسه ، 108/1 .

(83) نفسه ، 419/1 .

(84) نفسه ، 504/1 .

(85) نفسه ، 505/1 .

(86) نفسه ، 77/1 .

(87) نفسه ، 100/1 .

(88) نفسه ، 129/1 .

(89) نفسه ، 130/1 .

(90) نفسه ، 130/1 .

(91) نفسه ، 493/1 .

وتوليد (. . .) . ومن اشتقَّ الأعجميَّ المَعْرَب من العربيِّ كان كَمَنْ ادَّعى أن الطير من الحوت ⁽⁹²⁾ .

إلا أنَّ القُدِّماء لم يتقَيَّدوا في مستوى التَّطبيق - وخاصة في المعجم - بهذا المبدأ .
فقد اخضعوا - بداية من الخليل بن أحمد في كتاب « العين » ⁽⁹³⁾ وانتهاء بالفيروزآبادي (ت . 817 هـ / 1415 م) في « القاموس المحيط » - الألفاظ الأعجمية لجذور عربية صرفٍ ليس بينها وبين اللغات الأعجمية أي صلة اشتقاق . ولعلَّ أوَّل من انتبه الى هذه القضية من المحدثين هو أحمد فارس الشدياق (ت . 1887 م) فقد فأثارها في مستوى الترتيب المعجميِّ في كتابه « الجاسوس على القاموس » . فقد انتقد الفيروزآبادي لاشتقاقه في « القاموس المحيط » الأعجميِّ من العربيِّ ووضعِهِ الأعجميِّ تحت جُذور عربية : « ومن أمثلة الاجحاف إيرادُ المصنَّف لفظة الاستبرق تحت « برق » فأنزل الألف والسَّين والتَّاء فيها - وهي نصف الحروف منزلة « استخرج » مع أنَّه ذكر الاسفيداج في « سفدج » وكذلك أورد الأرجوان في « رجو » فأنزلها منزلة الأفعوان والأفحوان مع أنَّها عجمية فكان ينبغي أن تُعامل معاملة العنقوان . وبهذا الاعتبار أبعدَها عن أصل وضعها وحجَبها عن طالبيها (. . .) . وفي الواقع فإنَّ اعتبار زيادة الحروف في الألفاظ العجمية أمرٌ غريب لأنَّ شأن المزيد ان يُستغنى عنه بالأصل الذي زيدَ عليه وهُنَّا ليس كذلك إذ لا شيء من الهمزة والألف والنون في أرجوان زائدٌ ، ومن ثمَّ يتعيَّن إيراده في « أرج » ⁽⁹⁴⁾ .

(92) جلال الدين السيوطي : المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، (تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل

ابراهيم وعلي محمد الجاوي ، ط . 2 ، القاهرة ، د . ت . جزآن) ، 287/1 .

(93) نشير على سبيل التمثيل الى بعض ما ورد في الجزء الثامن من كتاب العين للخليل (تحقيق مهدي المخزومي

وابراهيم السامرائي ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، 1980 - 1985 ، 8 أجزاء) : فقد وضع

المؤلف « ديابوذ » تحت « دب » (ص 13 ، وقال انه بالفارسية) و « البدَّ » تحت « بدَّ » (ص 13 ، وقال انه

بالفارسية) ، و « إيل » تحت « أيل » (ص 356 وقال عنه انه بالعبرانية) ، و « الموم » تحت « موم » (ص

423 ، وقال انه بالفارسية) .

(94) احمد فارس الشدياق : الجاسوس على القاموس ، ط . الجوانب ، القسطنطينية ، 1299 هـ / 1882 م

(690 ص) ، ص ص 27 - 28 . على أنَّ رأي الشدياق نفسه لم يخل من الاضطراب إذ لا فرق بين وضع

« أرجوان » تحت « رجو » ووضعها تحت « أرج » لأن كلا الموضعين خطأ ما دام اللفظ أعجمياً أصلي الحروف ،

ولذلك وجب وضعه في مدخل مستقل خارج عن مبدأ الجذور الثلاثية أو الرباعية أو الخماسية .

وقد انتبه المجمعُ إلى أهمية هذه القضية فأتخذ منها موقفاً تمثل في التزامه « بوضع الكلمات المعرّبة في ترتيبها الهجائي لأنها ليست لها في العربية أسرٌ تنتمي إليها »⁽⁹⁵⁾ . فالألفاظ الأعجمية حسب هذه الخطة لا تخضع للجذور العربية لأنها لا تنتمي إلى أسرٍ اشتقاقية عربية . والحق أن هذا الموقف يعتبر ثورة حقيقية وتجديداً لا سابق له في ترتيب المعجم بحسب الجذور . إلا أن المشكلة المعترضة هنا أيضاً هي مشكلة التطبيق . فلقد سار المجمعُ على النهج الذي اختطه إلا أنه لم يتقيد به في الكتاب كله . فمما وضعه في مواضعه من المعربات « الأترج » بين « أتد » و « أتل »⁽⁹⁶⁾ و « الأرغن » و « الأرغول » بين « ارط » و « ارق »⁽⁹⁷⁾ و « الأرمادا » بين « ارم » و « ارن »⁽⁹⁸⁾ و « الاسباناخ » ف « الاسيداج » ف « الأسبيرين » ف « الإستاج » ف « الأستاد » ف « الإستار » ف « الإستبرق » ف « أستراليا » ف « الإستيج » كلها على التوالي موضوعة بين « ازو » و « اسد »⁽⁹⁹⁾ . إلا أن هذا الترتيب الدقيق الذي يعتبر حُرُوف المعربات كلها أصولاً - الصوائت والصوائت على السواء - ليس ظاهرة مُطردة . ويتلخص ذلك الاضطراب المنهجي في المظهرين التاليين :

أ - وضع الأعجمي تحت جذور عربية : وذلك بأن يُدرج المؤلفون الألفاظ المعرّبة تحت جذور عربية لها مشتقاتها العربية الخالصة . وهذا يعني إخضاع المعربات لأسرٍ اشتقاقية عربية ، وهو مخالفٌ كلياً للمبدأ الذي أقره المجمعُ في فصل المعربات عن العربي الخالص في الترتيب . والألفاظ الأعجمية الموضوعة تحت الجذور العربية صنفان : ألفاظ مصرحٌ بعجمتها وألفاظ لم يُصرح بعجمتها⁽¹⁰⁰⁾ . ومن الألفاظ المصرح بعجمتها قديمٌ وحديث . ومن أمثلة الألفاظ القديمة

(95) المعجم الوسيط ، ص 5 (تصدير الطبعة الثانية) .

(96) نفسه ، 4/1 .

(97) نفسه ، 14/1 .

(98) نفسه ، 15/1 .

(99) نفسه ، 17/1 .

(100) التصريح بالعجمة يعني إشارة المؤلفين إلى أن اللفظ أعجمي بإثبات بعض الرموز بين قوسين وأهمها رمزان هما (د) ومعناه «دخيل» و (مع) ومعناه « معرب » . على أن ألفاظاً أعجمية كثيرة قد أُشير إلى عجمتها برمز (مج) ومعناه « مجمي » ورمز (مو) ومعناه « مولد » - على أن ليس كل الألفاظ « المجعية » و « المولدة » معرّبة - أو بالتصريح الفعلي بذكر عبارة « فارسية » أو « تركية » أو « يونانية » مثلاً .

« البارجة » الموضوعة تحت « برج »⁽¹⁰¹⁾ و « الباقول » و « البَقْلَاوَةُ » تحت « بقل »⁽¹⁰²⁾ و « الشاه » و « الشاهنشاه » تحت « شوه »⁽¹⁰³⁾ و « الفالوذُ » و « الفَالْوَدُجُ » تحت « فلذ »⁽¹⁰⁴⁾ و « الفَلْغَمُتُون » تحت « فلغ »⁽¹⁰⁵⁾ و « اللوزينج » تحت « لوز »⁽¹⁰⁶⁾ و « المارستان » تحت « مرس »⁽¹⁰⁷⁾ الخ . وأما الألفاظ الحديثة فمن أمثلتها « البُدرة » (Poudre) تحت « بدر »⁽¹⁰⁸⁾ و « البَرِيْزَةُ » (Prise) تحت « برز »⁽¹⁰⁹⁾ و « البَنْك » (Banque) و « البنكنوت » (Banknote) تحت « بنك »⁽¹¹⁰⁾ و « الجرام » (Gramme) تحت « جرم »⁽¹¹¹⁾ و « الدراما » (Drame) تحت « درم »⁽¹¹²⁾ و « السينما » - بياء بعد السّين - (Cinéma) و « السّنيا توغراف » - بدون ياء - (Cinématographe) تحت « سنم »⁽¹¹³⁾ و « الطُن » (Tonne) تحت « طنن »⁽¹¹⁴⁾ و « الفِلمُ » (Film) تحت « فلم »⁽¹¹⁵⁾ و « المقرّونة » (Macaroni) تحت « قرن »⁽¹¹⁶⁾ و « المليون » (Million) تحت « ملو »⁽¹¹⁷⁾ و « الهيمجلوبين » (Hémoglobine) تحت « هيمن »⁽¹¹⁸⁾ . . . الخ .

أما الألفاظ التي لم يُصرح بعجمتها - وهي كثيرة جدًا - فمنها القديم ومنها

(101) المعجم الوسيط ، 48/1 .

(102) نفسه ، 68/1 .

(103) نفسه ، 521/1 .

(104) نفسه ، 726/2 .

(105) نفسه ، 726/2 .

(106) نفسه ، 879/2 .

(107) نفسه ، 898/2 .

(108) نفسه ، 45/1 .

(109) نفسه ، 58/1 .

(110) نفسه ، 74/1 .

(111) نفسه ، 123/1 .

(112) نفسه ، 291/1 .

(113) نفسه ، 473/1 .

(114) نفسه ، 588/2 .

(115) نفسه ، 728/2 .

(116) نفسه ، 759/2 .

(117) نفسه ، 923/2 .

(118) نفسه ، 1046/2 .

الحديث أيضا . على أن القديم من هذه الألفاظ أغلب . ولئن جاز للمؤلفين ان يغفلوا عن التصريح بعجمة الألفاظ السامية المشتبه في عجمتها لانتمائها والألفاظ العربية الى أسر اشتقاقية واحدة فإنه لا يجوز لهم الصمت عن الألفاظ الهندية الأوروبية ، بل إن المعجم المثالي يقتضي ذكر اللغة المقرضة والأصل الأعجمي للفظ المقترض ، ونكتفي من تلك الألفاظ بالاشارة إلى بعض الأمثلة من المعربات القرآنية ، على أن منها ما أثبت تحت جذور متوهمة أو مؤلدة . ومن ذلك « الأسطورة »⁽¹¹⁹⁾ التي ذكرت في موضعين : أولهما مدخل مُستقل - في صيغة الأفراد -⁽¹²⁰⁾ وثانيهما في صيغة الجمع « أساطير » تحت « سطر »⁽¹²¹⁾ ، وقد ذكر هنا الشاهد القرآني ، وأثبتت ثلاث صيغ للمفرد في آخر الشرح هي « إسطار » و « إسطير » و « أسطور » مرفقة بملاحظة أن الهاء تلحق الصيغ الثلاث ، أي أنه يُقال أيضا « إسطار » و « إسطيرة » و « أسطورة » ، وليس لأي من هذه الصيغ الست - عدا « أسطورة » ذكر في المعجم في غير هذا الموضع⁽¹²²⁾ . ومهما يكن من أمر فان « الأسطورة » - وجمعها « أساطير » - من اليونانية (Historia)⁽¹²³⁾ ومعناها الأصلي « رواية ما علم مشافهة أو كتابة ، والحكاية ، والقصة » ، والهة والواو فيها أصليتان ؛ ومن تلك المعربات أيضا « البرج » المثبت تحت « برج »⁽¹²⁴⁾ ، وهو من

(119) ينظر : مجمع اللغة العربية : معجم ألفاظ القرآن الكريم ، ط . دار الشروق ، القاهرة - بيروت ، 1981 (في جزء واحد) ، ص 19 ، وقد وردت اللفظة في القرآن الكريم في صيغة الجمع « أساطير » .

(120) المعجم الوسيط ، 18/1 .

(121) نفسه ، 445/1 .

(122) وقد أتبع المؤلفون في هذا الاضطراب القدماء ، فقد ورد في لسان العرب ، تحت « سطر » : « والأساطير : الأباطيل والأساطير : أحاديث لا نظام لها ، واحدها إسطار وإسطارة بالكسر ، وأسطير وأسطيرة وأسطورة ، بالضم . وقال قوم : أساطير جمع أسطار وأسطار جمع سطر . وقال أبو عبيدة : جمع سطر على أسطر ثم جمع أسطر على أساطير ، وقال أبو الحسن : لا واحده ، وقال اللحياني : واحد الأساطير وأسطورة وأسطيرة وأسطورة . قال : ويقال سطر ويجمع إلى العشرة أسطارا ، ثم أساطير جمع الجمع » - اللسان ، 143/2 . ويبدو أن المؤلفين لم يبتغوا اتخاذ موقف من هذه المسألة فأنبتوا الأسطورة في حرف الهمة مستقلة ثم « الأساطير » تحت « سطر » . على ان موقف المجمع من هذا اللفظ كان في معجم الفاظ القرآن الكريم أكثر غرابة لأنه لم يضعه لا تحت « اسطورة » ولا تحت « سطر » بل تحت مدخل آخر هو « أساطير » !

(123) رفايل نخلة السوعي : غرائب اللغة العربية ، ط . 2 ، بيروت ، 1960 (328 ص) ، ص 252 ؛ : 983 ، p. 26è éd. , Paris, 1963, Dictionnaire Grec-Français, (A) Bailly : وسنرمز له فيما يلي بـ : DGF

(124) المعجم الوسيط : 48/1 ، وينظر : معجم ألفاظ القرآن الكريم ، ص 46 ، والبرج هنا في معنى الحصن ، وقد ورد في القرآن الكريم في صيغة الجمع « بروج » .

اليونانية (Purgos)⁽¹²⁵⁾ ، و « الدينار » المثبت تحت « دندر »⁽¹²⁶⁾ ، وهو من اللاتينية (Dénarius)⁽¹²⁷⁾ ، و « الزخرف » المثبت تحت جذر مؤلّد هو « زخرف »⁽¹²⁸⁾ ، وهو من اليونانية (Zôgraphia) ، ومعناه الأصليّ فنّ الرسم والتّصوير⁽¹²⁹⁾ ، و « الصّراط » المثبت بين « صرصر » و « صرع »⁽¹³⁰⁾ ، أي تحت جذر متّوهم هو « صرط » ، وهو لاتينيّ أصله « (Strata) »⁽¹³¹⁾ ، و « القرطاس » المثبت تحت « قرطس »⁽¹³²⁾ وهو يونانيّ أصله (Khartés) ومعناه « ورَقُ البردي » و « الورق » عامّة⁽¹³³⁾ ؛ و « القسط » المثبت تحت « قسط »⁽¹³⁴⁾ وهو « القِسْطاس » - المثبت في المعجم في مدخل مستقل بين « قسط » و « قسطر »⁽¹³⁵⁾ ، لكن دون إشارة إلى أنه مُعَرَّب - من أصل يونانيّ واحد هو (Xéstês) المشتق بدوره من اللفظ اللاتينيّ

- (125) ينظر : اليسوعي : غرائب ، ص 254 ، و DGF ، ص 1704 .
(126) المعجم الوسيط ، 308/1 ، ومعجم الفاظ القرآن الكريم ، ص 211 .
(127) ينظر : أبو منصور الجواليقي : المعرب من الكلام الأعجمي ، تحقيق احمد محمد شاكر ، ط 2 ، القاهرة ، 1969 (303 ص) ، ص 187 (وفيه أنه من الفارسية) ؛ ابن منظور : لسان العرب ، 1019/1 ؛ شهاب الدين الحفاجي : شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، ط . مطبعة السعادة ، القاهرة ، 1325 هـ / 1907 م (23 + 216 ص) ، ص 86 ؛ Dozy (R.) : Glossaire des mots espagnols et portugais dérivés de l'arabe , 2ème éd., Lévy. 1869 (425 p.). p. 258; DGF, p. 460 Gaffiot (F.) : Dictionnaire illustré Latin-Français, 2ème éd., Paris. 1937, p. 495 ؛ أنستاس ماري الكرمللي : النقود العربية وعلم النميات ، القاهرة ، 1939 (259 ص) ، ص 25 ؛ اليسوعي : غرائب ، ص 278 .
(128) المعجم الوسيط ، 405/1 ، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم ، ص 269 .
(129) ينظر : DGF ، ص 885 ؛ اليسوعي : غرائب ، ص 258 . أما أدي شير الكلداني في « كتاب الألفاظ الفارسية المعربة » (بيروت ، 1908 ، 194 ص ، ص 77) فقد اعتبرها فارسية .
(130) المعجم الوسيط ، 582/1 ، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم ، ص ص 354 - 355 .
(131) ينظر : DGF ، ص 1482 ؛ اليسوعي : غرائب ، ص 278 ؛ يعقوب بكر : دراسات مقارنة في المعجم العربي ، بيروت ، 1970 ، ص ص 122 - 127 .
(132) المعجم الوسيط ، 755/2 ؛ معجم ألفاظ القرآن الكريم ، ص 504 .
(133) ينظر : الجواليقي : المعرب ، ص 324 ؛ الحفاجي : شفاء الغليل ، ص 159 ؛ Dozy : Gossaire ؛ DGF ؛ ص 2126 ؛ اليسوعي : غرائب ، ص 264 ؛ ابراهيم بن مراد : المصطلح الأعجميّ في كتب الطبّ والصيدلة العربية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1985 (جزآن) ، 611/2 - 612 (رقم 1475) .
(134) المعجم الوسيط ، 762/2 ومعجم الألفاظ القرآن الكريم ، ص 506 .
(135) المعجم الوسيط ، 762/2 ؛ ومعجم ألفاظ القرآن الكريم ، ص 506 ، تحت « قسط » مع « القسط » .

(Sextarius) ومعناه « السُدُسي » لأنه يطلق على مكيال للسوائل والمواد الجافة سعته سدس « خوس » (Khoûs) ، وسعة الخوس ثلاث لترات ورُبُع⁽¹³⁶⁾ ؛ و « القلم » المثبت تحت « قلم »⁽¹³⁷⁾ وهو من اليونانية (Kalamos) ومعناه « القصب المتخذ للكتابة »⁽¹³⁸⁾ ؛ و « القِنطار » المثبت تحت « قنطر »⁽¹³⁹⁾ وهو من اللاتينية (Centenarius) ومعناه الحرفي « المائوي » أو « ذو المائة »⁽¹⁴⁰⁾ ؛ و « الكُوبُ » المثبت تحت « كوب »⁽¹⁴¹⁾ وهو من اللاتينية (Cupa) ومعناه الأصلي « برميل صغير من خشب »⁽¹⁴²⁾ ؛ و « المرجان » المثبت تحت « مرج »⁽¹⁴³⁾ ، وهو من اليونانية (Margarites) وهو اسم اللؤلؤ⁽¹⁴⁴⁾ ؛ و « الياقوت » وقد ذُكِرَ بين « يفن » و « يقطين » ، أي أنه قد توهم له جذر هو « يفت »⁽¹⁴⁵⁾ ، وهو جذر مُصرَّح به في « مُعجم ألفاظ القرآن الكريم »⁽¹⁴⁶⁾ ، واللفظ يوناني أصله (Huakinthos)⁽¹⁴⁷⁾ .

ب - وَضَعُ الأَعْجَمِيِّ تَحْتَ جُذُورٍ وَهْمِيَّةٍ : ذَلِكَ أَنَّ اتِّبَاعَ المُوَلِّفِينَ طَرِيقَةَ التَّرْتِيبِ بِحَسَبِ الجُذُورِ مُعْرَأَةً مِنَ الزَّوَائِدِ قَدْ دَفَعَهُمْ إِلَى تَوْهَمِ جُذُورٍ أَصْلِيَّةٍ لِلْمَعْرَبَاتِ بِتَجْرِيدِهَا بِمَا اعتَبَرُوهُ فِيهَا حُرُوفًا زَائِدَةً . وَهَذَا فِي الحَقِيقَةِ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الخَطَأِ الصَّرْفِ لِأَنَّهُ قَدْ صَرَفَ أَلْفَاظًا أَعْجَمِيَّةً كَثِيرَةً عَنِ مَوَاضِعِهَا فِي التَّرْتِيبِ ، رَغْمَ أَنَّ

- (136) ينظر حول القسط والقسطاس : الجواليقي : المغرب ، ص 299 ؛ الخفاجي : شفاء الغليل ، ص 156 ؛ DGF ، ص 1342 و ص 2145 ؛ اليسوعي : غرائب ، ص 265 .
 (137) المعجم الوسيط ، 2/ 786 ؛ معجم ألفاظ القرآن الكريم ، ص 518 .
 (138) ينظر : DGF ، ص 1007 ؛ اليسوعي : غرائب ، ص 266 .
 (139) المعجم الوسيط ، 2/ 792 ؛ مجمع ألفاظ القرآن الكريم ، ص 511 .
 (140) ينظر : الجواليقي : المغرب ، ص ص 317 - 318 ؛ الخفاجي : شفاء الغليل ، ص 158 ؛ DLF ، ص 288 ؛ اليسوعي : غرائب ، ص 279 .
 (141) المعجم الوسيط ، 2/ 836 ؛ معجم ألفاظ القرآن الكريم ، ص 571 .
 (142) ينظر : DLF ، ص 454 ؛ اليسوعي : غرائب ، ص 280 .
 (143) المعجم الوسيط ، 2/ 895 ؛ معجم ألفاظ القرآن الكريم ، ص 616 .
 (144) ينظر : الجواليقي ، ص 377 ؛ DGF ، ص 1226 ؛ اليسوعي : غرائب ، ص 269 ؛ ابن مراد : المصطلح الأعجمي ، 2/ 741 - 742 (رقم 1817) .
 (145) المعجم الوسيط ، 1/ 1109 .
 (146) معجم ألفاظ القرآن الكريم ، ص 750 .
 (147) ينظر : الجواليقي : المغرب ، ص 404 ؛ ابن منظور : لسان العرب ، 3/ 1014 ؛ الخفاجي : شفاء الغليل ، ص 216 ؛ DGF ، ص 1980 - 1981 ؛ اليسوعي : غرائب ، ص 271 ؛ ابن مراد : المصطلح الأعجمي ، 2/ 813 (رقم 2001) .

ظاهر اللفظ - كما أدرج في الكتاب - يُوجي بأنه قد عومل معاملة الأعجمي المعرب . ونذكر من أمثلة هذا الصنف وضع « الإجاص » بين « الأجزخانة » و « أجل »⁽¹⁴⁸⁾ بتصور جذرٍ وهمي له هو « أجص » ، و « البرقوق » (كذا) بين « برقع » و « برقل »⁽¹⁴⁹⁾ ، بتوهم جذرٍ أصلي له هو « برقق » على وزن « فَعَلَل » ، و « الترام » بين « ترك » و « ترمس »⁽¹⁵⁰⁾ بتوهم جذرٍ أصلي له هو « ترم » ، و « التأمول » بين « تمل » و « تمم »⁽¹⁵¹⁾ بتوهم « تمل » جذراً أصلياً له ؛ و « الجائلق » بين « جثل » و « جثم »⁽¹⁵²⁾ بتوهم « جثلق » جذراً له ؛ و « المنجليق » - باللام - بين « جلق » و « جلل »⁽¹⁵³⁾ بتوهم « جَلَق » جذراً له ؛ و « الجلاهق » بين « جلهمز » و « الجلهم »⁽¹⁵⁴⁾ بتوهم « جَلَهَق » جذراً له ؛

(148) المعجم الوسيط ، 7/1 .

(149) نفسه ، 53/1 . وقد ضبط بضم الباء « برقوق » إلحاقاً له بصيغة « فَعْلُول » . ويبدو أنهم قد تابعوا فيه الفيروزبادي في القاموس المحيط ، 213/3 ، والسيد مرتضى الزبيدي : تاج العروس ، ط . القاهرة ، 1306 هـ/ 1888 م - 1307 هـ/ 1889 م (10 أجزاء) ، 293/6 ، وقد ضبطه قاتلاً « بالضم » . وقد تابعه في ذلك مصطفى الشهابي في معجم الألفاظ الزراعية ، ط . 3 ، بيروت ، 1982 (694 + 98 ص) ، ص 539 ، والحاقي « برقوق » بفتح الباء « برقوق » وبهذا الرسم انتقل الى اللغة الأسبانية ، فهو يرسم فيها - Albaricoque و Albarcoque و Albarcoque . و Albercoque هذا إضافة الى أن اللفظ قد اشتهر بالباء المفتوحة في المراجع الحديثة - ينظر خاصة : Dozy : Glossaire, p.67 ; Dozy : Supplément aux Dictionnaires Arabes, 3ème éd., Paris - Leyde, 1967 (2 vol.), 1/75 ; Leclerc (L.) : Le Traité des Simples, par Ibn El-Beïthâr (trad.), Paris, 1877-1883 (3 vol.), 1/275 (N° 274) ; Simonet (f.j) : Glosario de Voces Ibericas y Latinas usadas entre los Mozarabes, 2ème éd., Amsterdam, 1967 (CCXXXVI + 628 p.), p.33 .

(150) المعجم الوسيط ، 88/1 .

(151) نفسه ، 92/1 .

(152) نفسه ، 111/1 .

(153) نفسه ، 136/1 ، وقد أوردوا « المنجنيق » بالنون بعد الجيم في باب الميم في مدخل مستقل بين « منجنق » - أي رمى بأحجار المنجنيق - و « منجت » : 889/2 . ولا ندرى ما الذي جعل ميم « منجليق » - باللام - زائدة وميم « منجنيق » - بالنون - أصلية ! فالمنجليق والمنجنيق والمنجنون واحد ، وكلها من اليونانية (Manganon) ومعناه « آلة تقذف بها الحجارة » - ينظر : Dozy : Glossaire p153 ; DGF ; ص 1214 ، واليسوعي : غرائب ، ص 271 ، وابن مراد : المصطلح الأعجمي ، 41/1 (التعليق 60) . وقد كان سيويه (الكتاب ، 309/4) قد أكد أصالة الميم في « منجنيق » ، وفي « منجنون » أيضاً ، فقد قال : « وأما منجنيق فالميم منه من نفس الحرف (. . .) فإنما منجنيق بمنزلة عتريس ، ومنجنون بمنزلة عرطليل . فهذا ثبت . ويقوي ذلك مجانيق ومناجين » أي ان الميم في الجمع لا تحذف .

(154) المعجم الوسيط ، 137/1 .

و « الحانوت » بين « حنبل » و « حنتف »⁽¹⁵⁵⁾ بتوهم « حنت » جذراً له ؛
و « الفيزيقا » بين « فزفز » و « فسا »⁽¹⁵⁶⁾ ، يتوهم « فزق » جذراً له ؛
و « الفونوغراف » بين « فنع » و « فتق »⁽¹⁵⁷⁾ ، بتوهم « فنغرف » جذراً أصلياً
له . وفي الأمثلة السابقة كلها - كما يرى - قد جردت الألفاظ الأعجمية بما اعتبر خطأ
زوائد ، وكان ينبغي أن تعتبر حروفها كلها حروفاً أصولاً .

ويمكن أن ندرج ضمن هذا الباب نفسه - باب توهم الأصول - وضع الألفاظ
الأعجمية - من الأسماء - تحت أفعال مشتقة منها . فقد سار مؤلفو المعجم على إثبات
الأفعال المشتقة من الأسماء الأعجمية مداخل رئيسية - أي جذوراً مداخل - تلحق
بها الصفات والأسماء . وهذا أيضاً مخالف للقواعد لأن الأصل في الاقتراض هو
الاسم - وخاصة ما دل على شيء - ونادراً جداً ما يُقترض الفعل من اللغة
الأعجمية . وما دامت الأسماء هي الأصول فمن المفروض في معجم قد روعيت فيه
دقة الترتيب أن تكون تلك الأسماء هي المداخل الرئيسية وأن تلحق بها الأفعال
والصفات المشتقة منها إذ ينبغي أن تسبق الأصول الفروع في معجم مرتب بحسب
الجذور . ومن أمثلة هذه الظاهرة وضع « البيطار » - وهو يوناني أصله
(Hippiatros) - تحت « بيطر »⁽¹⁵⁸⁾ ، و « الدرهم » - وهو يوناني أصله
(Drakhmê) - تحت « درهم »⁽¹⁵⁹⁾ ، و « الدينار » - وهو لاتيني أصله
(Denarius) - تحت « دنر »⁽¹⁶⁰⁾ ، و « السفتج » - وهو فارسي أصله « سفته » -
تحت « سفتج »⁽¹⁶¹⁾ ، و « السوفسطائية » - جمع « سوفسطائي » (كذا بالواو في
الكتاب) ، والمفرد هو الأصل ، وهو يوناني أصله (Sophistês) - تحت
« سفسط »⁽¹⁶²⁾ ، و « السكباج » - وهو فارسي أصله « سكبيا » - تحت
« سكبج »⁽¹⁶³⁾ ، و « الطلسم » - وهو يوناني أصله (Télesma) - تحت

. (155) نفسه ، 208/1 .

. (156) نفسه ، 713/2 .

. (157) نفسه ، 729/2 .

. (158) نفسه ، 82/1 .

. (159) نفسه ، 292/1 .

. (160) نفسه ، 308/1 .

. (161) نفسه ، 448/1 .

. (162) نفسه ، 449/1 .

. (163) نفسه ، 454/1 .

« طلسم »⁽¹⁶⁴⁾ - و « الفلسفة » - وهو يوناني أصله (Philosophia) - تحت
 « فلسف »⁽¹⁶⁵⁾ إلخ - والألفاظ الأعجمية المذكورة كلها أصول قد دخلت
 العربية مباشرة وما عداها من موادها مشتقات متفرعة عنها ، ولا يجوز هنا إخضاع
 الأصل للفرع .

على أن من الغريب أيضاً معاملة المؤلفين أحرف اللفظ الأعجمي الواحد على أنها
 أصول كلها في موضع وعلى أن منها الزائد في موضع ثانٍ ، فثبت اللفظ الواحد في
 موضعين مختلفين أحدهما في مدخل مستقل والآخر تحت جذر عربي أو وهمي ؛
 ويفسر اللفظ في كلا الموضعين ، وغالباً ما يكون التفسيران مختلفين ، ونذكر من
 أمثلة هذا الصنف « الإفريز » المفسر في مدخل مستقل⁽¹⁶⁶⁾ ثم تحت « فرز »⁽¹⁶⁷⁾ ،
 و « الاقليم » المفسر في باب همزة في مدخل مستقل⁽¹⁶⁸⁾ ثم تحت « قلم »⁽¹⁶⁹⁾ .
 و « الاقنوم » المفسر في باب همزة في مدخل مستقل⁽¹⁷⁰⁾ ثم تحت « قنم »⁽¹⁷¹⁾ ،
 و « الانقليس » المفسر في مدخل مستقل في باب همزة⁽¹⁷²⁾ ثم تحت « قلنس »⁽¹⁷³⁾ ،
 و « الجوالق » المفسر تحت « جلق »⁽¹⁷⁴⁾ ثم في مدخل مستقل بين « جول »
 و « جوم » ، بتوهم « جولق » جذراً أصلياً له⁽¹⁷⁵⁾ . على أن لهذا المظهر صلة
 بمشكلة منهجية أخرى أعم هي مشكلة التكرار في المعجم .

4 - والمشكلة المنهجية الرابعة هي مشكلة التكرار . وهذه المشكلة من المشاكل
 العامة أيضاً في المعجم العربي قديمه وحديثه ، وخاصة ما أتبع فيه منها الترتيب
 بحسب الجذور معرفة من زوائدها . وهذه الظاهرة مؤدية حتماً إلى ظهور الحشو

(164) نفسه ، 582/2 .

(165) نفسه ، 726/2 .

(166) نفسه 21/1 .

(167) نفسه ، 706/2 .

(168) نفسه ، 22/1 .

(169) نفسه ، 786/2 .

(170) نفسه ، 22/1 .

(171) نفسه ، 793/2 .

(172) نفسه ، 31/1 .

(173) نفسه ، 784/2 .

(174) نفسه ، 136/1 .

(175) نفسه ، 154/1 .

والإطناب في متن المعجم وحججه . ونحن لا نعني بهذه الظاهرة في المعجم الوسيط تلك المداخل التي ارتأى المؤلفون ضرورة ذكرها في موضعين يكون أحدهما مجرد إحالة على الآخر ، ليسهلوا للقارئ مطلبه وييسروا له الإفادة من المعجم ، بل نعني بها المداخل التي تكررت وتكرر معها التعريف . والغريب أن اللفظ الواحد يختلف تعريفه بين الموضعين اختلافاً قد يكون في بعض الأحيان كبيراً . ولسنا ندري هل كان المؤلفون على بينة مما تحدثه هذه الظاهرة لمستعمل المعجم من بلبلة . فهو يجد نفسه أمام تعريفين غير متوازيين صيغةً ومحتوى للفظ الواحد ، وهو لا يدري : هل يأخذ بالصيغة الأولى أم بالصيغة الثانية أم أن عليه أن يستخلص من الصيغتين صيغة ثالثة فيها توفيق بينهما ؟

وهذه أمثلة من المداخل المكررة مع تعريفاتها للمقارنة :

(1) الأرنب

(أ) في باب الهمزة⁽¹⁷⁶⁾

« جنس من القوارض يتبع طائفة الثدييات ، ومنه أنواع عدة . ويغطي جسمها فرواً ناعم . ومنها البري والداجن (ويكون للذكر والأنثى أو الأرنب الأنثى والخزُرُ الذكر) (ج) أرناب وأران » .

(ب) تحت « رنب »⁽¹⁷⁷⁾

« حيوان ثديي يؤكل لحمه ، ومنه البري والداجن ، كثير التواجد سريع الجري ، يذاه أقصر من رجله (للذكر والأنثى) . والأفصح اختصاصه بالأنثى (والخزُر للذكر) . ويقال للذليل : إنما هو أرنب . (ج) أرناب ، وأران » .

(2) الأققوان

(أ) في باب الهمزة⁽¹⁷⁸⁾

« نبت زهره أصفر أو أبيض ، ورقه مسنن كأسنان المنشار ، ومنه البابونج .

(176) نفسه ، 15/1

(177) نفسه ، 388/1

(178) نفسه ، 22/1

وكثر في الأدب العربي تشبيه الانسان بالأبيض المؤلّل منه . (ج) أقاح وأقاجي ، قال
البحثري :

كأنما يُسَمُّ عن لؤلؤ
منضد أو برد أو أقاح

واسمه عند فلاحي البساتين في مصر « حوان » .

(ب) تحت « قحو »⁽¹⁷⁹⁾

« اسم يُطلق على أنواع نباتية من الفصيلة المركبة من جنس انتاميس وجنس
كِرِيْزَنْتِيْموم ، ومنها البابونج الأبيض ومنها ما تسميه العامة في مصر أراوله . وفي
دمشق : الغريب (ج) أقاحي وأقاح . ويقال : رأيت أقاحي الأمر : أوائله
وتباشيره (وانظر الاقحوان في باب الهمزة) » .

(3) الإقليم

(أ) في باب الهمزة

« جزء من الأرض تجتمع فيه صفات طبيعية أو اجتماعية تجعله وحدة
خاصة (مع) » .

(ب) تحت « قلم »⁽¹⁸¹⁾

« عند القدماء : واحد الأقاليم السبعة وهي أقسام الأرض . و - بلاد تسمى
باسم خاص كإقليم الهند وإقليم اليمن . و - منطقة من مناطق الأرض تكاد تتحد
فيها الأحوال المناخية والنظم الاجتماعية كالإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي » .

(4) الأنقليس

(أ) في باب الهمزة⁽¹⁸²⁾

« نوع من السمك العظمي جسمه مُستطيل يشبه الثعبان ولذلك يُسمى ثعبان
السمك ، يعيش في مياه الأمطار ويتكاثر في المحيطات (مع) » .

(179) نفسه ، 744/2 .

(180) نفسه ، 22/1 .

(181) نفسه ، 786/2 .

(182) نفسه ، 31/1 .

(ب) تحت « قلس »⁽¹⁸³⁾

« سَمَكَةٌ كَالْحَيَّةِ تُعْرَفُ بِثَعْبَانَ السَّمَكِ » .

(5) الجَوَالِقُ

(أ) تحت « جلق »⁽¹⁸⁴⁾

« الْغِرَارَةُ (مع) . (ج) جَوَالِقٌ وَجَوَالِقَاتٌ » .

(ب) بين « جول » و « جوم »⁽¹⁸⁵⁾

« وَعَاءٌ مِنْ صَوْفٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ غَيْرِهِمَا كَالْغِرَارَةِ (ج) جَوَالِقٌ وَجَوَالِقٌ . (وهو عند العامة «شوال») . (مع) » .

(6) الْيَحْمُورُ

(أ) تحت « حمر »⁽¹⁸⁶⁾

« الْأَحْمَرُ . و - حَيَوَانٌ لَبُونٌ مَجْتَرٌ مِنْ فَصِيلَةِ الْأَيَائِلِ . و - حِمَارُ الْوَحْشِ . و -
مَادَّةٌ أَحْيَاءٌ زَلَالِيَّةٌ يَتَأَلَّفُ مِنْهَا الْعُنْصُرُ الْمَلُونُ فِي دَمِ الْفَقَارِيَّاتِ . (مج) . (ج) .
يَحَامِيرُ » .

(ب) في باب الياء⁽¹⁸⁷⁾

« مَادَّةٌ أَحْيَاءٌ زَلَالِيَّةٌ يَتَأَلَّفُ مِنْهَا الْعُنْصُرُ الْمَلُونُ فِي دَمِ الْفَقَارِيَّاتِ (مج) . و - حيوان
لَبُونٌ مَجْتَرٌ مِنْ فَصِيلَةِ الْأَيَائِلِ . و - حِمَارُ الْوَحْشِ . (ج) يَحَامِيرُ . (انظر : حمر) » .

والملاحظ من هذه الأمثلة أن صيغتي التعريف في كلٍّ مِنْهَا متكاملتان ، تُتَمِّمُ
إحداهُمَا الأخرى ، مَا عدا المثالين الرابع والسادس ، فإن الصيغة الثانية من
السادس تكرر حرفيَّ للأولى مع تقديم وتأخير . إلا أن الاضطراب وانعدام الدقة
غير خفيين في المثال الأول حيث اطلق « الأرنب » على الذكر والأنثى أولاً ثم اعتبر
اختصاصه بالأنثى أفصح ثانياً ، وفي المثال الرابع حيث شبه الأنقليس بالثعبان أولاً
ثم شبه بالحية ثانياً ، وفي المثال الخامس حيث اعتبر الجوالقُ الغرارةُ نفسها أولاً ثم
وعاءً كالغرارة ثانياً . ولسنا ندري - والحال كما وصفنا من التجزئة والتكرار

(183) نفسه ، 784/2 .

(184) نفسه ، 136/1 .

(185) نفسه ، 154/1 .

(186) نفسه ، 206/1 .

(187) نفسه ، 1106/2 .

والاضطراب - لماذا هذا التّفْرِيعُ وهذا التّقسيمُ
في تعريف المدخل الواحد في مُعْجَمٍ مُوجَّهٍ وَجْهَةً تربوية يشترط فيه قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ
الدقّة والوضوح في الترتيب وفي التعريف على السّواء .

5 - والمشكلة المنهجية الخامسة هي مشكلة ترتيب المداخل المركبة والمعقدة .
ذلك أنّ من مداخل المُعْجَمِ مَا يتكون من وحدتين معجميتين - وهذا هو المدخل
المركب - أو من ثلاث وحدات معجمية - أو أكثر - فيكون مدخلا معقّدا . وهذا
الصنف من المداخل - المركبة والمعقدة - كثير في المُعْجَمِ العربيّ . ولاشك أن الدقة
العلمية توجب - وخاصة في المُعْجَمِ الحديث - التقيّد بمنهج دقيق في ترتيب هذا
الصنف من المداخل ، فيُختار لها أن توضع تحت الجزء الأول أو تحت الجزء الثاني أو
تحت الجزء الثالث منها ، فالمسألة مسألة اختيار يتقيّد به ، وإن كان وَضْعُهَا تحت
الجزء الأول أنسب وأقرب إلى المعقول .

لم تُعْنِ المعاجم الحديثة - منهجياً - بهذه الظاهرة ومنها المُعْجَمُ الوسيط ، فإن
مؤلفيه لم يحدّدوا في مقدّمتهم طريقتهم في ترتيب المداخل المركبة والمعقدة ، بل إن
النظر في موادّ المُعْجَمِ يُبيّنُ أنّ القضية لم تشغلهم البتّة . فهم قد رتبوا المداخل المركبة
بحسب جزئها الأول وبحسب جزئها الثاني وأحيانا يرتب المدخل المركب الواحد
بحسب الجزء الأول والجزء الثاني على السّواء فيكرّر في موضعين ويتكرر معه
تفسيره ، ورتبوا المداخل المعقدة بحسب جزئها الأول وبحسب جزئها الثاني
وبحسب جزئها الثالث .

ونذكر من أمثلة المداخل المركبة المرتبة بحسب الجزء الأول وَضَعُ « إبرة المحقن »
و « الابرة المغنطيسية » تحت « أبر »⁽¹⁸⁸⁾ ، و « أذن الحمار » و « آذان الأرنب »
و « آذان الجدي » و « آذان الذبّ » و « آذان الشاة » و « آذان العنز » و « آذان
الفيل » تحت « آذن »⁽¹⁸⁹⁾ ، و « بساق القمر » تحت « بسق »⁽¹⁹⁰⁾ ، و « خصى
الثعلب » و « خصى الكلب » تحت « خصى »⁽¹⁹¹⁾ ، و « خانق النمر »
و « خانق الذئب » تحت « خنق »⁽¹⁹²⁾ ، و « الساقط المبطن » و « الساقط

(188) نفسه ، 2/1 .

(189) نفسه ، 11/1 - 12 .

(190) نفسه ، 58/1 .

(191) نفسه ، 218/1 .

(192) نفسه ، 269/1 .

القاعدي « تحت « سقط »⁽¹⁹³⁾ ، و « العَهْد القديم » و « العهد الجديد » تحت « عهد »⁽¹⁹⁴⁾ الخ .

أما المداخل المرتبة بحسب جزئها الثاني فمن أمثلتها وضع « الأحوال الشخصية » تحت « شخص »⁽¹⁹⁵⁾ - بينما « البطاقة الشخصية » تحت « بطاقة »⁽¹⁹⁶⁾ - ، و « بَيْت الإبرة » تحت « ابر »⁽¹⁹⁷⁾ - بينما « بَيْت الله » و « بَيْت الرَّجُل » و « بَيْت الشعر » و « بَيْت القصيد » كلُّها تحت « بيت »⁽¹⁹⁸⁾ - ، و « حساب الجُمَّل » تحت « جمل »⁽¹⁹⁹⁾ ، و « داء الفيل » و « أصحابُ الفيل » تحت « فيل »⁽²⁰⁰⁾ ، بينما « آذان الفيل » تحت « اذن »⁽²⁰¹⁾ - ، و « درجة الصفر » تحت « صفر »⁽²⁰²⁾ ، بينما « ساعة الصفر » تحت « سوع »⁽²⁰³⁾ ، و « الطلاق الرجعي » تحت « رجع »⁽²⁰⁴⁾ بينما « الأثر الرجعي » تحت « أثر »⁽²⁰⁵⁾ ، و « السَّاقط الجداري » تحت « سقط »⁽²⁰⁶⁾ بينما « السَّاقط المبطن » و « الساقط القاعدي » تحت « سقط »⁽²⁰⁷⁾ الخ .

على أن المؤلفين يوردون المدخل الواحد أحياناً في موضعين مختلفين ، تحت جزئه الأول ثم تحت جزئه الثاني . وهم لا يُوردونه في الموضع الثاني للتذكير به والاحالة عليه في موضعه الأول حيث فسّر بل يُثبتونه ويعيدون تفسيره ، وهذا باب من الحشو مندرج ضمن مسألة التكرار التي سبق ذكرها . ونذكر من أمثلة المداخل المركبة

. (193) نفسه ، 452/1 .

. (194) نفسه ، 657/2 .

. (195) نفسه ، 494/1 .

. (196) نفسه ، 63/1 .

. (197) نفسه ، 2/1 .

. (198) نفسه ، 80/1 - 81 .

. (199) نفسه ، 141/1 .

. (200) نفسه ، 716/2 .

. (201) نفسه ، 12/1 .

. (202) نفسه ، 536/1 .

. (203) نفسه ، 481/1 .

. (204) نفسه ، 343/1 .

. (205) نفسه ، 5/1 .

. (206) نفسه ، 115/ .

. (207) نفسه ، 452/1 .

المكررة « التين الشوكي » المفسر تحت « التين »⁽²⁰⁸⁾ ثم تحت « شوك »⁽²⁰⁹⁾ ،
 و « دم الأخوين » المفسر تحت « أخو »⁽²¹⁰⁾ ثم تحت « دمي »⁽²¹¹⁾ ، و « ذات
 الجنب » المفسر تحت « جنب »⁽²¹²⁾ ثم تحت « ذات »⁽²¹³⁾ ، و « ذات الصدر »
 المفسر تحت « ذات »⁽²¹⁴⁾ ثم تحت « صدر »⁽²¹⁵⁾ ، و « سأم أبرص » المفسر تحت
 « برص »⁽²¹⁶⁾ ثم تحت « سمم »⁽²¹⁷⁾ .

وأما المداخل المعقدة - وهي قليلة في المعجم الوسيط - فمنها ما رُتب تحت جزء
 الأول مثل « موازنة سعر الصرف » المثبت تحت « وزن »⁽²¹⁸⁾ ، ومنها ما رُتب تحت
 جزئه الثاني مثل « وزارة الشؤون الاجتماعية » المثبت تحت « شأن »⁽²¹⁹⁾ ، ومنها ما
 رُتب تحت جزئه الثالث مثل « يوم ذي قار » المثبت تحت « قور »⁽²²⁰⁾ ، ولاشك أن
 هذا الاضطراب المنهجي - بشقّي وجوهه - يُعسر على القارئ الاستفادة من المعجم
 بينما من المفروض أن يكون المعجم سهل التناول يسير المأخذ حين الاستعمال .

خاتمة :

تلك هي المشاكل المنهجية الأساسية في ترتيب المعجم العام العربي الحديث كما
 يظهرها المعجم الوسيط ، والمشاكل المذكورة ناتجة عن عدة أسباب أهمها ثلاثة :
 أولها التساهل في معالجة قضية الترتيب في المعجم والاكتفاء في الغالب باقتفاء آثار
 السلف دون التقيد بمنهجية دقيقة صارمة لا يجيد عنها المؤلف أو المؤلفون في ترتيب
 الجذور والمداخل الفرعية . ومن أخطر نتائج « التسيب » المنهجي في الترتيب
 المعجمي السقوط في « اعتبارية » الجذر المعجمي وبالتالي اعتبارية المداخل في

(208) نفسه ، 4/1 .

(209) نفسه ، 308/1 .

(210) نفسه ، 95/1 .

(211) نفسه ، 520/1 .

(212) نفسه ، 144/1 .

(213) نفسه ، 319/1 .

(214) نفسه ، 319/1 .

(215) نفسه ، 529/1 .

(216) نفسه ، 51/1 .

(217) نفسه ، 468/1 .

(218) نفسه ، 1072/2 .

(219) نفسه ، 488/1 .

(220) نفسه ، 795/2 .

المعجم . وما وَضَعُ الرَّبَاعِي الصَّرْفَ (مثل مَهْمُوزِ أَفْعَلَل) تحت الثلاثي ووضع الأعمجي تحت الجذور العربية - وهوباب من اشتقاق الأعمجي من العربي - وتوهم الجذور الثلاثية والرباعية أصولاً للألفاظ الأعجمية ووضَعُ المداخل المركبة والمعقدة كما اتفق إلا أمثلة لتلك الاعباطية .

وثاني الأسباب هو طبيعة الترتيب بحسب الجذور مُعْرَأة من زوائدها . فهذا الصَّنْف من الترتيب على غاية من التعقيد ويكادُ يَسْتَحِيلُ على المعجمي في الوضع الراهن الذي عَلىهِ الدَّرَاسَاتُ المَعْجَمِيَّةُ العَرَبِيَّةُ أَنْ يَحِيطَ بِذِقَائِقِهِ . فهو مُرْتَبِطٌ ببعض القضايا اللسانية العامة مثل أصل الجذر المعجمي هل هو ثنائي قد زيدت عليه السابقة واللاحقة والحشوأ م هو ثلاثي ورباعي وخماسي قد داخلته حُرُوفُ التضعيف والعلّة والزيادة . ثم إنَّ المباحثِ الصَّرْفِيَّةَ والصَّوْتِيَّةَ التي كان النحاة العرب القدماء قد فتحوا بابها وتوسعوا فيها حَوْلَ الحُرُوفِ الأَصُولِ والحُرُوفِ الزوائد والحروف المغيرة في الكلمة العربية - فعلاً وَصِفَةً واسماً - نتيجة إدغام أو قلب أو إبدال لم تُسْتَغَلَّ في العَصْرِ الحاضر ولم يُتوسَّعَ فيها بالوسائل والطرق الحديثة قَصْدَ تَخْلِيصِ الجذر المعجمي مما لا يَزَالُ عَالِقاً به من اعباطية .

ولاشك أن هذا التّعقيد مدعاة إلى إعادة النظر في هذا الصَّنْف من الترتيب تفادياً للالتباس واللبلة التي يحدثها الاضطراب في الترتيب للقارئ وخاصة للطلّاب . وهذا ما سعى إليه بالفعل بعض المحدثين بوضعهم معاجم عامة تعتمد الترتيب بحسب المداخل غير معرأة من زوائدها .

وثالثُ الأسباب هو رَغْبَةُ المَجْمَعِ مِنْ وَضْعِهِ المَعْجَمَ الوسيط في التّخلص من سلبات التعقيد الذي يحدثه الترتيب بحسب الجذور والانقاص من حدة المشاكل المنهجية التي يُحدثها في المعجم . فقد كانت رغبة المجمع في التجديد صادقة وكان عمله في سبيله جدياً وشاقاً فابتدع في الترتيب ما لم يذهب إليه سابقوه . إلا أن مؤلفي المعجم لم يتقيدوا في كلِّ مراحل الكتاب بالمبادئ التي سنّوها في التجديد ، فكان الكتاب مزيجاً من الطرق الحديثة والطرق التقليدية ، وذلك قد أحدث الاضطراب واللبلة . ولو تقيد المؤلفون تقيداً صارماً حازماً دقيقاً بالمبادئ التي أقرها المجمع في وضع المعجم لغنمت المعجمية العربية به غنما لم تحصل عليه من قبل .

إبراهيم بن مراد

كلية الآداب ، تونس